

Banking Risks and Their Impact on the Profitability Indicator of Libyan Commercial Banks During the Period 2015–2024

Fatima Mohammed Ahmed Mohammed*

Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, University of Ajdabiya, Ajdabiya, Libya

المخاطر المصرفية وأثرها على مؤشر ربحية المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2015 - 2024

فاطمة محمد احمد محمد*

قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة اجدابيا، ليبيا

*Corresponding author: fatma.m9a@gmail.com

Received: July 11, 2026

Accepted: September 21, 2026

Published: October 07, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

Banks are concerned with studying banking risks due to the challenges facing the economy in general and the banking sector in particular. The problem of the study lies in analyzing banking risks and their impact on profitability indicators during the period from 2015 to 2024, applied to all Libyan banks. This is addressed by answering the main research questions: What is the level of credit risk in Libyan commercial banks? What is the level of liquidity risk? What is the level of operational risk? What is the level of capital risk? And what are the differences among liquidity risk, credit risk, operational risk, and capital risk faced by commercial banks in Libya? The study aims to examine the nature of banking risks, namely credit risk, liquidity risk, operational risk, and capital risk, as independent variables, and their impact on profitability as a dependent variable. By conducting statistical tests on the study's actual data using the SPSS program, the study found an inverse relationship between credit risk and profitability, represented by return on assets (ROA), net interest margin, and revenue profit margin. It also found an inverse relationship between liquidity risk and profitability, represented by ROA, net interest margin, and revenue profit margin. Furthermore, an inverse relationship was identified between operational risk and profitability in terms of net interest margin and revenue profit margin, while a positive relationship was found between operational risk and profitability in terms of ROA. Additionally, there is an inverse relationship between capital risk and profitability, represented by ROA, net interest margin, and revenue profit margin. The study recommends adopting the results of the regression coefficients obtained, as they can assist decision-makers in predicting the magnitude of the impact of risks on performance indicators.

Keywords: Banking risks, credit risk, liquidity risk, bank profitability, Libyan commercial banks.

المخلص:

تهتم المصارف بدراسة المخاطر المصرفية نتيجة للمشاكل التي تواجه الاقتصاد بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص وقد تمثلت مشكلة الدراسة في تحليل المخاطر البنكية وأثرها على مؤشرات الربحية، خلال الفترة من 2015 - 2024 بالتطبيق على كافة المصارف الليبية، من خلال الإجابة على التساؤلات الرئيسية للدراسة، ما هو مستوى مخاطر الائتمان على المصارف التجارية في ليبيا؟ وما هو مستوى مخاطر السيولة على المصارف التجارية في ليبيا؟ وما هو مستوى

مخاطر التشغيل على المصارف التجارية في ليبيا؟ وما هو مستوى مخاطر رأس المال على المصارف التجارية في ليبيا؟ وما هو مستوى مخاطر الاختلاف بين مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر رأس المال، التي تواجه المصارف التجارية في ليبيا؟ وتمثلت أهداف الدراسة على طبيعة المخاطر المصرفية المتمثلة في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، ومخاطر رأس المال، كمتغيرات مستقلة وتأثيرها على الربحية كمتغير تابع، ومن خلال اجراء الاختبارات الاحصائية للبيانات الفعلية للدراسة باستخدام برنامج SPSS وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والربحية ممثلاً في معدل العائد على الأصول، وهامش الفائدة الصافي وهامش ربح الإيرادات، ووجود علاقة عكسية بين مخاطر السيولة وبين الربحية ممثلاً في معدل العائد على الأصول وهامش الفائدة الصافي وهامش ربح الإيرادات، ووجود علاقة عكسية بين مخاطر التشغيل وبين الربحية ممثلاً في هامش الفائدة الصافي وهامش ربح الإيرادات، بينما وجود علاقة طردية بين مخاطر الائتمان وبين الربحية ممثلاً في معدل العائد على الأصول، ووجود علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال وبين الربحية ممثلاً في كلا من معدل العائد على الأصول وهامش الفائدة الصافي وهامش ربح الإيرادات. وتوصي الدراسة بضرورة الأخذ بنتائج معاملات الانحدار التي تم التوصل إليها مما تساعد متخذي القرار بالتنبؤ بحجم الأثر الناتج من المخاطر على معدلات الأداء.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ربحية المصارف، المصارف التجارية الليبية.

المقدمة:

تعتبر الصناعة المصرفية من أهم الصناعات في الفكر الاقتصادي المعاصر، لما لها من مساهمة فعالة في ازدهار الاقتصاد، وتنميتها في مختلف المجالات الاستثمارية والتنموية، حيث تشكل المصارف الحجر الأساس في للائتمان. والتعاملات المالية المختلفة.

وتواجه المصارف العديد من التحديات والمخاطر وما لذلك من تأثير على انخفاض أرباحه وزيادة مخاطره، فقد تبتعد التعاملات المالية للأفراد والمنظمات عن الجهاز المصرفي ولكي تواجه البنوك هذه التحديات يتوجب عليها تعظيم أرباحها بشكل يزيد من قيمة ثروتها واثرة المساهمين فيها، من خلال توظيف الأموال باستخدام مصادر متعددة وذات كفاءة عالية، مما سيؤدي إلى زيادة قيمة البنك والمحافظة على مكانتها واستمراريتها ضمن بيئة الاعمال.

حيث ان النظام المصرفي يمثل أداة مهمة لحشد المدخرات الوطنية وتحويلها إلى استثمارات في الأصول الثابتة والمتداولة إلى جانب عملها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لتمويل المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية وربحية، وذلك من خلال دورها الوسيط بين المودعين عارضين الأموال في النظام المصرفي والمقترضين الذين يمثلون طالبي هذه الأموال.

إن أهمية القطاع المصرفي أوجبت على المتخصصين المراقبة المستمرة لأداء تلك المصارف وتحليل العوامل التي تؤثر في تحقيق أهدافها لاستخدام تلك النسب في تحليل وتحديد العوامل التي تؤثر في هامش الفائدة في تلك المصارف. فالنشاط المالي في البنك يهدف إلى تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معاً من خلال قبول الودائع وتنمية الادخار ومزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية وتقديم الخدمات المصرفية وقبول الودائع وتنمية الادخار حيث تقوم البنوك التجارية بالعمل على تحقيق الهدف الاساسي وهو تحقيق النمو وزيادة الأخبار هنا نشأت أهمية البنوك.

لذا فإن الدراسة تسعى إلى دراسة المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية على الربحية للمصارف التجارية الليبية، حيث أنه من خلال اتباع منهجية يمكن الخروج بالنتائج والتوصيات للوقوف على الاثر والاختلاف بين درجة المخاطر والتي من الممكن ان تكون اداة هامة في ظل التعامل مع تلك المخاطر وتقديم التوصيات التي من شأنها خفض درجة المخاطر ومن ثم تحسين مستويات الأداء بالبنوك التجارية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التحقق من طبيعة المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية في الاقتصاد الليبي، ومدى الاختلاف فيما بينها والتي تؤثر على مؤشرات الأداء، حيث تولت المصارف أهمية الدراسة للمخاطر نتيجة للمشاكل التي تواجه الاقتصاد بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، ومن ثم تنشأ المخاطر لهذا السبب تحرص المصارف دائماً على إدارة محفظة متنوعة من الودائع، ومختلفة الأجل، وعليه فإن جوهر نشاط المصارف التجارية يتحدد بالكيفية التي تقوم بها هذه المصارف بالاستخدام الكفء للموارد المالية، وعن طريق البحث عن أفضل السبل والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة التي تسعى المصارف الى تحقيقها، لذا فإن الدراسة أرادت دراسة المخاطر والوقوف على حجم الاثر الناتج على مؤشرات الربحية بالمصارف التجارية في الاقتصاد الليبي من خلال دراسة مفهوم وواقع مخاطر المصارف الليبية التجارية ، حيث يمكن إن تلخص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :

- ما هو أثر المخاطر المصرفية على الربحية في المصارف الليبية التجارية؟

أهمية الدراسة:

اهتمت الدراسة بتمثيل نتيجة الاختبارات الاحصائية وايضاح مستوى درجة الاختلاف بين المخاطر التي اعتمدت عليها الدراسة والوقوف على طبيعة الأثر على مؤشرات الربحية. استعراض التوصيات والنتائج والتي من شأنها دعم اتخاذ القرار في المصارف بناء على تحديد حجم الخطر الذي تعرضت له المصارف الليبية التجارية.

بناء نموذج للتنبؤ بالعلاقة بين المخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، ومخاطر رأس المال، وبين ربحية المصارف التجارية الليبية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على واقع العملية المصرفية بالمصارف التجارية الليبية.
2. دراسة طبيعة المخاطر المصرفية ممثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر رأس المال وتأثيرها على الربحية، والإطلاع على الجوانب النظرية والفكرية لتلك المخاطر، ودراسة العلاقة فيما بينهم.
3. قياس مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة و مخاطر التشغيل و مخاطر رأس المال، ومقابلتها بمستوى الربحية في المصارف التجارية الليبية.
4. التنبؤ بالعلاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر رأس المال وبين ربحية المصارف التجارية الليبية من خلال تصميم نموذج انحدار يفسر العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.

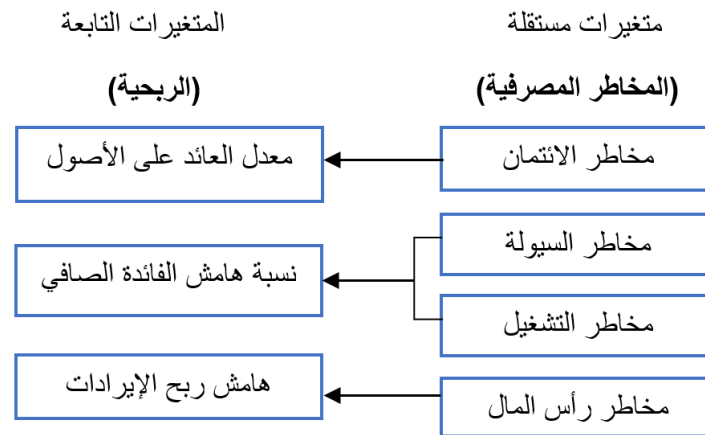
فرضيات الدراسة:

تتضمن فرضيات الدراسة في الاتي:

- الفرضية الرئيسية الأولى (H1): توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وبين الربحية.
- الفرضية الرئيسية الثانية (H2): توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وبين الربحية.
- الفرضية الرئيسية الثالثة (H3): توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التشغيل وبين الربحية "
- الفرضية الرئيسية الرابعة (H4): توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وبين الربحية.

نموذج الدراسة:

يتشكل نموذج الدراسة على النحو التالي كما هو موضح بالشكل رقم (1):



الشكل رقم (1): نموذج الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف التجارية الليبية، حيث تتم الدراسة على جميع المصارف الليبية وعددهم (6) كما يتضح من الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): عينة الدراسة

ت	اسم المصرف
1	مصرف الجمهورية
2	مصرف التجاري الوطني
3	مصرف الوحدة
4	مصرف التجارة والتنمية
5	مصرف شمال إفريقيا
6	مصرف الأمان

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، 2024.

منهجية الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لكون الدراسة تبحث في وصف وتحليل طبيعة المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية الليبية، وسوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي نظرا لكون المنهج الوصفي يتيح توصيف المعلومات وتفسير الاطار النظري لعرض الظاهرة موضوع الدراسة ووصفها وصفا دقيقا يعبر عنها كفيها وكمياً بجانب الجزء التحليلي المعتمد على تحليل المتغيرات التي تتشكل من البيانات الفعلية لنتائج أعمال المصارف التجارية،

حيث يسهم ذلك في التقييم ومحاولة تفسير العلاقات بين المتغيرات التي ترتبط بعملية قياس الأثر على مؤشرات الربحية، وذلك تحليل البيانات الفعلية المتحصل عليها من مصرف ليبيا المركزي، ويتم تحليل البيانات الفعلية من خلال برنامج (SPSS) عند طريق إجراء الاختبارات الاحصائية للمتغيرات من 2015 - 2024 ومن ثم التوصل إلى نتائج الدراسة. **مصادر قياس المتغيرات** وفقا للدراسات السابقة التي تناولت مواضع ذات العلاقة كما هو موضح في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): مصادر قياس المتغيرات

المتغيرات	
المتغيرات المستقلة	تقديم الصيرفة الإلكترونية
	تكلفة الصيرفة الإلكترونية
	سرعة الخدمات المصرفية الإلكترونية في انجاز المهام
المتغيرات التابعة	الربحية ممثلة في معدل العائد على الاصول
	الربحية ممثلة في معدل العائد على حقوق الملكية

أساليب جمع البيانات:

تم الاعتماد على مصادر للحصول على البيانات حيث انقسمت إلى:

- **المصادر الأولية:** تتمثل في البيانات التي سوف يتم الحصول عليها عن طريق مصرف ليبيا المركزي
- **المصادر الثانوية:** تتمثل في البيانات المالية والمراجع والكتب والنشرات البحثية والابحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث بهدف تغطية الجانب النظري للدراسة.

الدراسات السابقة:

1. الدراسات السابقة المرتبطة بمخاطر الائتمان:

- هدفت دراسة (وهذان، 2020): إلى دراسة بيان اثر المخاطر المالية على الاداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة من 2015 حتى 2024، باستخدام برنامج eviews للتحليل الاحصائي، وانتهجت هذه الدراسة الاسلوب الاحصائي الوصفي التحليلي، كذلك استخدام السلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات، ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم اخيار المخاطر الآتية (مخاطر الائتمان مقاسة بنسبة القروض غير العاملة الى اجمال القروض، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة مقاسة بنسبة النقود أو ما حكمها إلى أجمالي الودائع ومخاطر راس المال) كذلك استخدام المؤشرات الآتية للتعبير عن الاداء معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الملكية والعائد على السهم، ومعدل دوران السهم واستخرجت البيانات من خلال البحث في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية قيد الدراسة حيث اشتملت عينة الدراسة على جميع البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها 13 بنكاً، واطهرت النتائج أن مخاطر الائتمان ومخاطر راس المال هي الأكثر تأثيراً على الاداء المالي، حيث تم التوصل الى وجود اثر سلبي بين مخاطر الائتمان مقاسة بنسبة القروض غير العاملة الى القروض وبين معدل العائد على الأصول، وان مخاطر السيولة ترتبط بشكل ايجابي مع معدل العائد على الأصول ومخاطر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على الاداء المالي للبنوك التجارية كونه تخضع لضوابط وقوانين لجنة بازل الملزمة من قبل البنك المركزي الذي بدوره يعد جهة رقابية على نسب السيولة وراس المال وأوصت الدراسة بضرورة وجود رقابة علمية على منح الائتمان واستخدام استراتيجيات محددة وضوابط خاصة من قبل البنوك تساعد في الحد من هذه المخاطر.
- هدفت دراسة (سعيد، 2019): الى بحث المخاطرة الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية: دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي HSBC و Barclays تسليط الضوء على اهم المخاطر التي يواجهها أي مصرف والنتيجة عن منحه للقروض وائتمان وهي المخاطرة الائتمانية وما انعكاسها على الارباح المتحققة سواء من منحه للقروض أو اي استثمارات اخرى مهما تنوعت اغراضها ومدياتها وتحصيلاتها، وعليه تم اختيار مصرفين دوليين في بريطانيا هما HSBC شركة هونغ كونغ وشنغهاي للخدمات المصرفية (Barclays) شركة للخدمات المصرفية والمالية البريطانية ولهما باع طويل في مجال العمل المصرفي لكي يعطي صورة واضحة عن أهم النتائج التي يمكن أن يتوصل إليها الباحث من خلال استخدام المؤشرات الخاصة بكل من المخاطرة الائتمانية مقاسة القروض غير العاملة الى اجمالي القروض والربحية مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على الودائع ونسبة هامش الفائدة المصرفية لكي توضح المشاكل التي يمكن أن تولد من المخاطرة الائتمانية وانعكاسها على الربحية والتي على ضوءها يتم تحقيق أهداف البحث بعدما تم صياغة فرضية لإثبات ذلك، تم تحليل هذه المؤشرات ومن ثم اختبارها بواسطة اختباري FP-Value وبيان الأثر من خلال معامل التحديد R2 باستخدام تحليل التباين ANOVA وتوصل الباحث إلى أن هناك تأثير معنوي لمؤشرات المخاطرة الائتمانية على الربحية والتي على اساسها تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة واهم ما يوصي به الباحث على ضرورة إعادة النظر في السياسات المتبعة من قبل المصرف Barclays قياسا

بـ HSBC في منحه الائتمان وذلك لارتفاع مقدار القروض المتعثرة لديه قياسا بالآخر مما قد يعرضه إلى مشاكل كبيرة على مستوى التمويل في حالة السحب وغير ذلك وانعكاس ذلك على مقدار الأرباح المتحققة عنها.

- دراسة، (Khan, 2018): إلى دراسة أثر مخاطر السيولة والائتمان على الربحية في البنوك التجارية في الهند هدفت الدراس إلى التعرف على تأثير السيولة على الربحية في البنوك التجارية في باكستان، ودراسة طبيعة العلاقة وقوة العلاقة القائمة بين المتغيرات، وذلك لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتي تمثل السيولة مقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى الودائع ومخاطر الائتمان مقاسة بنسبة القروض المتعثرة إلى أجمالي القروض ومتغيرات تابعة تمثل الربحية مقاسة بنسبة معدل العائد على الأصول ونسبة هامش صافي الربح للإيرادات بالاعتماد على دراسة البيانات المالية للبنوك في الهند خلال السنوات الخمس للفترة من 2015 - 2024، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأصول السائلة إلى الودائع لقياس مخاطر السيولة وبين معدل العائد على الأصول وان هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأصول السائلة إلى الودائع لقياس مخاطر السيولة وبين هامش صافي ربح الإيرادات وان هناك علاقة عكسية بين القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض لقياس مخاطر الائتمان وبين معدل العائد على الأصول وان هناك علاقة عكسية بين القروض المتعثرة إلى أجمالي القروض لقياس مخاطر الائتمان وبين هامش صافي ربح الإيرادات.
- هدفت دراسة (Malik & Arias, 2018) إلى قياس تأثير مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية في باكستان، حيث انه لإيجاد طبيعة العلاقة بين المتغيرات تم استخدام أسلوب الارتباط والانحدار للوصول إلى طبيعة العلاقة ومدى قوتها، حيث اعتمدت الدراسة على متغير مستقل متمثل في نسبة اجمالي القروض غير العاملة إلى اجمالي القروض لقياس الأثر على المتغيرات التابع لقياس الربحية متمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة هامش الإيرادات ومعدل العائد على الودائع وهامش الفائدة، حيث تم استخدام البيانات للفترة من 2008 حتى 2014 لعدد 5 بنوك تم اختيارهم بشكل عشوائي، وبعد إجراء الارتباط وتحليل الانحدار وجد أن هناك علاقة سلبية كبيرة بين نسبة القروض غير العاملة وبين معدل العائد على الأصول، ووجود علاقة ايجابية بين نسبة القروض غير العاملة وبين نسبة هامش الفائدة، ووجود علاقة سلبية بين نسبة القروض غير العاملة وبين معدل العائد على الودائع، ووجود علاقة سلبية بين نسبة القروض غير العاملة وبين معدل العائد على الودائع.
- هدفت دراسة (العلی، 2021) إلى بحث أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية، وذلك من خلال تحديد أثر المخاطر المالية في ربحية المصارف التجارية ضمن الصناعة المصرفية السورية ولتحقيق ذلك قام الباحث بجمع البيانات اللازمة عن المصارف التجارية المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية وذلك عن الفترة 2012-2018، وتحليلها إحصائياً. لقد اشتملت عينة الدراسة على (6) مصارف تجارية عاملة في سورية، وتمت دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر مخاطر الائتمان القروض غير العاملة إلى اجمالي القروض، مؤشر مخاطر السيولة النقدية إلى أجمالي الودائع مؤشر مخاطر رأس المال (حقوق الملكية إلى الأصول)، واختبر نموذج الدراسة ضمن السلسلة الزمنية والقطاعية لبيانات المصارف التجارية السورية من خلال النموذج الخطي للمتغيرات المستهدفة من قبل الدراسة، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ومخاطر السيولة وعدم وجود علاقة بين كلا من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وبين مؤشر مخاطر الائتمان، وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ومؤشر مخاطر رأس المال. وقد قدم الباحث في نهاية الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسهام في إنجاح أعمال المصارف التجارية وتفعيل دورها في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور.

2. الدراسات السابقة المرتبطة بمخاطر السيولة:

- بجانب دراسة (العلی، 2021): والتي تم استعراضها والتي قد بحثت في أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية والتي قد توصلت إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ومخاطر السيولة، ودراسة وهدان (2020) أثر المخاطر المالية على الاداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي والتي توصلت إلى انه يوجد علاقة ايجابية بين مخاطر السيولة وربحية المصارف التجارية، ودراسة (Khan, 2018) حول أثر مخاطر السيولة والائتمان على الربحية في البنوك التجارية في الهند والتي توصلت إلى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأصول السائلة إلى الودائع لقياس مخاطر السيولة وبين معدل العائد على الأصول وان هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأصول السائلة إلى الودائع لقياس مخاطر السيولة وبين هامش صافي ربح الإيرادات، فأنا نستعرض الدراسات الآتية:
- ناقشت دراسة (عبادي، 2019): تحليل اداء البنوك التجارية في العراق باستخدام نسب السيولة والربحية في العراق، وذلك نظراً لأهمية البحث في تحليل نسب السيولة وعلاقتها بالربحية في المصارف التجارية، حيث تشكلت العينة من 6 مصارف عراقية خلال الفترة من 2012 حتى 2017 ولذا فإن دراسة تسب السيولة والربحية تكشف عن العلاقات المهمة بين حجم السيولة النقدية بالمصرف والربحية، وذلك لكونه مؤشراً لما حققه المصرف من خلال المقارنة مع الفترات السابقة لمعرفة الوضع المالي. واعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة متمثلة في نسبة الأصول السائلة إلى الودائع ونسبة الاستثمارات المالية إلى الودائع ونسبة القروض إلى اجمالي الأصول ومتغيرات تمثل الربحية كـ معدل

العائد على الأصول معدل العائد على حقوق الملكية وهامش الفائدة الصافي ومعدل العائد على الودائع ومجمل الربح ونسبة هامش ربح الإيراد، وقد توصلت الدراسة الى ان العلاقة بين السيولة والربحية هي علاقة ذات دلالة معنوية ايجابية وان المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل ايجابي في الاداء المالي للبنوك عينة الدراسة وبالأخص مؤشرات الربحية، وانه كلما ارتفعت نسبة الاصول السائلة إلى الودائع انخفضت الربحية وكلما ارتفعت نسبة الاستثمارات المالية ارتفعت معدلات الربحية، أي انه يوجد علاقة طردية بين الاستثمارات المالية والربحية وعلى خلاف النظريات الاقتصادية فقد تم التوصل إلى أنه كلما ارتفعت نسب الأصول السائلة وارتفعت الربحية أي انه هناك علاقة ايجابية.

- هدفت دراسة، (Lukorito 2017): الى تقييم تأثير السيولة على ربحية البنوك التجارية في كينيا، حيث قد سجلت البنوك التجارية في كينيا نموا كبيرا وتحسين الاداء المالي، فانه على الرغم من النمو الا ان قطاع المصارف واجه العديد من التحديات بما في ذلك منافسة شرسة من داخل مؤسسات التمويل الأصغر وشركات الرهن العقاري والمنافسة على مدى السنوات القليلة الماضية نتيجة لزيادة الابتكارات في السوق واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية لعدد 43 من البنوك التجارية في كينيا وتم إجراء الاختبار على مدى 5 سنوات 2012-2016 وذلك بسبب توافر البيانات واستخدمت هذه الدراسة البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من البيانات المالية المنشورة السنوية التي تم تحليلها باستخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي، واعتمدت الدراسة على قياس العلاقة بين نسب السيولة ونسب الربحية، حيث تم استخدام نسب السيولة كمتغير مستقل تمثل في نسبة الودائع الى اجمالي الأصول ونسب السيولة النقدية الى الودائع في حين تشكل المتغير التابع في نسب الربحية باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة وبالأخص نسبة السيولة النقدية الى الودائع النقود وما شابهها الى الودائع وربحية البنوك التجارية مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وذلك فيما يرتبط بنتائج الدراسة الحالية.

- هدفت دراسة (الغيطي، 2018) الى بحث اثر السيولة المصرفية على الاداء المالي في البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية، حيث قامت الدراسة على بحث الفترة من 2011 حتى 2016 في البنوك التجارية في مصر، وذلك بغرض كشف واقع ازمة السيولة نتيجة للأوضاع التي مرت بها مصر في العام 2011 ومدى قوة العلاقة القائمة بين المتغيرات حيث تمثلت عينة الدراسة في البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية وعددهم 13 بنك تجارى، واعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة هما نسبة الاصول السائلة الى الودائع ونسبة الاصول السائلة إلى الاصول ونسب الاستثمارات المالية الى الاصول ومتغير تابع وهو الربحية حيث تم قياسه بحساب كلا من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وقد توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى الاصول ومعدل الربحية وهناك علاقة عكسية بين نسب الاصول السائلة الى الودائع وبين معدل الربحية وهناك علاقة طردية بين الاستثمارات المالية الى الأصول وبين معدلات الربحية.

- هدفت دراسة (Shahchera 2020) الى دراسة أثر الأصول السيولة في البنك الإيراني على الربحية، من خلال اختبار اثر نسبة السيولة النقدية الى الودائع على ربحية عينة من البنوك الإيرانية وذلك خلال الفترة 2013-2016 وذلك من خلال الاعتماد على متغيرات الدراسة التي تمثلت في المتغير المستقل وهو نسبة السيولة ومتغير تابع وهو نسبة الربحية والتي تم قياسها من خلال نسبة معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة هامش الفائدة الصافي ومعدل العائد على الودائع ونسبة هامش الفائدة الصافي، وتوصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة خطية بين الربحية ونسبة السيولة النقدية الى الودائع وبالتالي لا يوجد علاقة بين نسب السيولة النقدية وبين الربحية.

- هدفت دراسة عمار (2021) تقييم الاداء المالي بالبنوك التجارية الأردنية من خلال قياس العلاقة بين السيولة والربحية للفترة من 2010 حتى 2012، حيث هدفت الدراسة الى تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية وبحث العلاقة بين السيولة والربحية وبحث العلاقة وفقا للبيانات المالية المتاحة عن عينة من 12 بنك تجارى تم دراسة البيانات المالية الخاصة بهم من خلال قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة في نسبة الاصول السائلة إلى الودائع ونسبة الاصول السائلة الى الاصول وبين المتغيرات التابعة ممثلة في نسب الربحية معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول ومعدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الودائع ومعدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى الودائع وبين معدل العائد على حقوق الملكية.

3. الدراسات السابقة المرتبطة بمخاطر التشغيل:

- اهتمت دراسة (فلاح 2020) بدراسة أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية في البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم جمع البيانات نصف السنوية لعينة مكونة من عشرة بنوك تجارية تقليدية خاصة في سورية وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و 2018 وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للبنوك المدروسة، وتم قياس المتغير التابع المتمثل بالربحية المصرفية باستخدام معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية هامش الفائدة الصافي، في حين تم قياس المتغيرات المستقلة المتمثلة بمخاطر السيولة والمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية باستخدام نسب الاصول السائلة إلى إجمالي

الالتزامات لقياس السيولة، وإجمالي القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض لقياس مخاطر الائتمان، ونسبة صافي المصاريف التشغيلية إلى عدد العمالة مقياساً للمصاريف التشغيلية، حيث تم استخدام أحد نماذج ال Data Panel وهو نموذج الآثار العشوائية لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews 8 في عملية تحليل البيانات، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة والتشغيلية من جهة والربحية المصرفية من جهة أخرى سواء عند قياسها بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية، وهامش الفائدة الصافي بالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية والربحية سواء عند قياسها بمعدل العائد على الأصول أو بمعدل العائد على حقوق الملكية وهامش الفائدة الصافي.

- دراسة شاهين، (2019): قامت على بحث اثر المخاطر المصرفية على مؤشرات الربحية في المصارف الفلسطينية، حيث تتناول هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر إدارة المخاطر على درجة ربحية المصارف في فلسطين بالتطبيق على عينة من 8 مصارف خلال الفترة من 2015 حتى 2018 باستخدام نموذج الانحدار والارتباط وذلك من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر رأس المال مقاسة بنسبة حقوق الملاك إلى الأصول ومخاطر التشغيل مقاسة بنصيب العامل من مصاريف التشغيل على معدل نمو الربحية مقاس بالعائد على الموجودات وهامش الفائدة الصافي وهامش ربح الإيرادات، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة مخاطر رأس المال مقاسة بنسبة حقوق الملاك إلى الأصول وبين نسب الربحية التي اعتمدت عليها الدراسة، بنما تم التوصل إلى علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والربحية، وتم التوصل إلى علاقة إيجابية بين مخاطر سعر الفائدة والربحية حيث ان تقلبات سعر الفائدة اثرت بالإيجاب على العائد على الموجودات، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ومتابعة سلوك تلك المتغيرات وتطبيق معادلة الانحدار بالنظر إلى دورها الفاعل في إظهار اثر الأوضاع المالية للمصارف الفلسطينية، مع أهمية اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطبيق سياسات مصرفية ورقابية متقدمة.
- دراسة، (Lyambiko, 2018): أثر ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية على الأداء المالي في البنوك التجارية في تنزانيا، حيث يساعد القطاع المالي المستقر في تعزيز وتقوية النمو الاقتصادي من خلال حشد الموارد للاستثمار، كما يوفر إطار عمل لإجراء السياسة النقدية، ويعتبر القطاع المصرفي في غاية الأهمية في أي اقتصاد مع اعتبار وظيفته الأساسية هي تحويل الأموال من العوامل ذات الفائض إلى تلك التي بها عجز، حيث أن الهدف من هذه الدراسة هو إثبات تأثير المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للبنوك التجارية في تنزانيا، وتشكلت عينة الدراسة من جميع البنوك التجارية وعددهم 36 بنك في تنزانيا، وبما أن عدد سكان الدراسة كان صغيراً لم تكن هناك حاجة لأخذ العينات، حيث تم استخدام الدراسة البيانات الثانوية التي كانت متاحة بسهولة من البنك المركزي في تنزانيا، واعتمدت الدراسة مسحاً وصفيًا للبنوك التجارية في تنزانيا من عام 2014 إلى عام 2017، وتم إجراء تحليل المخاطر من أجل تحديد تأثير إدارة المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للبنوك التجارية في تنزانيا. وشملت هذه المتغيرات مخاطر الائتمان من خلال قياس نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ومخاطر التشغيل من خلال قياس نسبة المصاريف التشغيلية إلى عدد العمالة وكان المتغير التابع للدراسة هو الأداء المالي للبنوك التجارية في تنزانيا وتم قياس ذلك باستخدام العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وهامش ربح الإيرادات وهامش الفائدة الصافي، وأكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المتغيرات المستقلة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل لها درجات متفاوتة من العلاقة مع الأداء المالي للبنوك التجارية في تنزانيا، حيث أن مخاطر الائتمان تؤثر بشكل عكسي على ربحية البنوك، وأن مخاطر التشغيل تؤثر بشكل عكسي على ربحية البنوك وعلى الأداء المالي للبنوك. ولذلك أوصت هذه الدراسة بأن البنوك التجارية يجب أن تتعامل مع عوامل الخطر الخاصة بها بشكل مناسب حيث أن التغيرات في عوامل الخطر مثل المخاطر التشغيلية تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة وتؤثر على أداء البنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية.
- هدفت دراسة عبد القادر (2022) إلى معرفة أثر مخاطر التشغيل والسيولة ومخاطر رأس المال تحقيق مستويات الربحية بالبنوك التجارية في مصر وذلك خلال الفترة من العام 2016 حتى العام 2020 باستخدام التحليل المالي وبالتطبيق على عينة من 13 بنك الدراسة، حيث تشكل المتغير المستقل وهو مخاطر التشغيل مقاساً بنسبة المصروفات الإدارية إلى إجمالي المصروفات ونسبة مصروفات العمالة إلى عدد العمالة، بينما تم قياس مخاطر السيولة من خلال نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، وتم قياس مخاطر رأس المال من خلال الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، وتشكل المتغير التابع من معدل العائد على الأصول معدل العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الإيرادات وهامش الفائدة الصافي، حيث تم الاعتماد على النموذج القياسي لقياس العلاقة وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين مخاطر التشغيل وربحية البنوك التجارية، وأن هناك علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال وربحية البنوك التجارية، وأن هناك علاقة عكسية بين مخاطر السيولة وربحية البنوك التجارية.

4. الدراسات السابقة المرتبطة بمخاطر رأس المال:

يجانب دراسة شاهين (2019) عن اثر المخاطر المصرفية على مؤشرات الربحية في المصارف الفلسطينية، والتي توصلت الى قد توصلت وجود علاقة طردية بين درجة مخاطر رأس المال مقاسة بنسبة حقوق الملاك إلى الأصول وبين

نسب الربحية مقاسة بالعائد على الموجودات وهامش الفائدة الصافي وهامش ربح الايرادات، فأنا نتناول الدراسة التالية المرتبطة بمخاطر رأس المال واثرها على الربحية.

- دراسة (Gill (2019) اثر مخاطر رأس المال على معدلات ربحية في البنوك التجارية في باكستان، حيث قامت الدراسة على بحث مخاطر رأس المال مقاسة بنسبة الاصول المرجحة إلى أجمالي الاصول ونسبة رأس المال العامل ونسبة حقوق المساهمين إلى اجمالي الاصول على ربحية البنوك والتي تم قياسها من خلال معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وهامش ربح الايراد، وباعتماد على بيانات لعينة من 20 بنك خلال الفترة من 2013 - 2016 وتم استخدام ادوات التحليل الاحصائي لقياس معامل الارتباط والوسط الحسابي والانحراف المعياري القياس العلاقة بين المتغيرات ، حيث تم التوصل الى ان الهدف الأساسي لإدارة البنوك هو تعظيم ثروة حملة الأسهم وبالتالي فان هناك علاقة ايجابية بين مخاطر رأس المال ممثلة في نسبة الاصول المرجحة إلى أجمالي الاصول ونسبة رأس المال العامل ونسبة حقوق المساهمين إلى اجمالي الاصول وبين معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وهامش ربح الايراد، ويفسر هذا أنه لتعظيم القيمة السوقية لاسهم البنوك تتطلب عملية تعظيم ثروة الملاك أن يقوم المديرون بعملية الاستخدام الافضل لرأس المال وبالتالي تحقيق معدلات الربحية.
- هدفت دراسة، (ناصر (2022): الى دراسة تأثير مخاطر السيولة ورأس المال على ربحية البنوك في العراق، حيث سعت الدراسة لقياس اثر مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال على نسب الربحية وذلك بالتطبيق على عينة من 16 بنك خلال الفترة من 2016 حتى 2021، حيث قامت الدراسة على متغير مستقل لقياس مخاطر السيولة يتشكل في نسبة الاصول السائلة إلى أجمالي الاصول ومتغير لقياس مخاطر رأس المال يتشكل في حقوق الملكية إلى اجمالي الاصول، وقامت الدراسة على متغير تابع تمثل في نسب الربحية مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وهامش الفائدة الصافي، وتوصلت النتائج الى ان تخفيض نسبة رأس المال وحقوق الملكية إلى اجمالي الاصول أدى الى ارتفاع معدلات الربحية في البنوك وذلك من خلال التوصل الى علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال والربحية، وتوصلت نتائج الدراسة الى ان نسبة الاصول السائلة إلى أجمالي الاصول كمقياس لمخاطر السيولة تؤثر بشكل عكسي على مؤشرات الربحية التي اعتمدت عليها الدراسة.
- دراسة (Ayaydin & Karakaya, 2017): أثر مخاطر رأس المال على الربحية في البنوك التركية، الغرض من هذه الدراسة هو إلقاء بعض الضوء على المخاطر المصرفية وتحليلها والعلاقة بين مخاطر رأس المال والربحية، حيث تشكلت المتغيرات التفسيرية من خلال نسبة مخاطر رأس المال ممثلة في حقوق الملكية إلى اجمالي الاصول، وتمثلت المتغيرات التابعة في مقياس الربحية باستخدام معدل العائد على الاصول وهامش ربح الايرادات ومعدل العائد على الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث تشكلت عينة الدراسة من البنوك الخاصة في تركيا بعينة من 23 بنك خلال الفترة من 2008 حتى 2014 للتحقيق في آثار مخاطر رأس المال على الربحية حيث توصلت الدراسة الى أن تأثير زيادة رأس مال البنك على المخاطر إيجابي بشكل كبير وهذه النتيجة تدعم النظريات الاقتصادية، حيث تشير إلى أن هناك علاقة إيجابية بين رأس المال مقاسا بنسبة حقوق الملكية إلى أجمالي الاصول والربحية مقاسة بمجموعة النسب التي اعتمدت عليها الدراسة، بجانب أن النتائج تشير إلى ان متغيرات الربحية اظهرت نتائج مختلفة بين البنوك بعضها البعض حسب سياسة ادارة رأس المال، وأوصت الدراسة أن تدرك البنوك بان ادارة المخاطرة تؤدي إلى إصلاح الوضع المالي وتحسين مستوى الكفاءة.
- هدفت دراسة، (الرشدان (2015): بعنوان محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية، إلى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الأردنية، وقد شملت عينة الدراسة كل من البنك العربي، وبنك الأردن والبنك الأردني الكويتي)، وقد عملت الدراسة على تحديد أثر كل من: الرافعة المالية وتكلفة الودائع والسيولة، وحجم المصارف ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال وقياسها بأجمالي حقوق الملكية إلى الاصول (على ربحية هذه المصارف). وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير سلبي على ربحية تلك المصارف مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وكان أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ضعيفاً جداً بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، كما كانت مخاطر رأس المال ذات أثر ضعيف جداً على ربحية البنك العربي وبنك الأردن، أما نسبة السيولة فلم يكن لها تأثير على ربحية كل من البنك العربي والبنك الأردني الكويتي، في حين كانت ذات تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن، وقد كان لحجم المصرف تأثير على الربحية لتلك المصارف.

ثالثاً: الخطوات الاجرائية للدراسة:

طريقة والاجراءات للمعالجة الإحصائية للبيانات:

تم اجراء اختبارات القياس الاحصائي للبيانات المالية بعد الحصول على النسب المالية للمتغيرات وتفرغ البيانات وحساب النسب المالية، ومن ثم ادخال تلك النسب الى Statistical Package for Social Sciences برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Sciences)، لتتوصل لنتائج الاختبارات الإحصائية لبيانات المصارف عينة الدراسة وعددهم (6) مصرف، حيث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الآتية:

اعتمدت الدراسة على عدة التحليلات الإحصائية للمتغيرات لغرض التوصل إلى نتائج لاختبار الفرضيات والإجابة على التساؤل، ويتضمن المقياس الإحصائي المستخدم الأدوات:

1. اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov: تم إجراء الاختبار للتأكد من أن توزيع البيانات طبيعي للتأكد من معلمية البيانات عينة الدراسة وقابليتها لإجراء الاختبارات الإحصائية.
2. اختبار الارتباط الخطي وتضخم التباين: يتم الكشف عن مشكلة وجود تعدد خطي من خلال قياس علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث يشترط أن يكون معامل الارتباط أكبر من 0.7 تجنب مشكلة التعدد الخطي، وبالتالي يمكن إجراء التحليل الإحصائي، وإضافة إلى ما سبق فإنه سوف يتم إجراء اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) (VIF) لزيادة التأكد من عدم وجود ارتباط مرتفع بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIE) للقيمة (10) وقيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05) وذلك وفقاً لدراسة.
3. تحليل معامل الارتباط Pearson correlation: هو مقياس إحصائي لمعرفة درجة واتجاه العلاقة بين المتغيرين (س) و(ص) ولا بد من أن يكون هذا المقياس مستقلاً عن وحدات القياس الخاصة بالمتغيرين ومن هنا جاءت فكرة استخدام الوحدات المعيارية لكل من المتغيرين، ويطلق على متوسط حواصل ضرب القيم المعيارية لكل من المتغيرين معامل بيرسون.
4. اختبار الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression: إن الغرض من استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي، هو دراسة وتحليل أثر متغير كمي على متغير كمي آخر، ففي تحليل الانحدار، نجد أن الدراسة تهتم بقياس أثر أحد المتغيرات المستقلة على المتغير التابع أو المتنبأ به، ومن ثم يمكن عرض نموذج الانحدار الخطي المتعدد في شكل معادلة خطية، تعكس المتغير التابع كدالة في المتغير المستقل ويمكن تمثيلها وفقاً للمعادلة الآتية:

حيث أن:

المتغير المستقل الأول (مخاطر الائتمان).

المتغير المستقل الثاني (مخاطر السيولة).

المتغير المستقل الثالث (مخاطر التشغيل).

المتغير المستقل الرابع (مخاطر رأس المال).

وبالتالي فإنه يمكن صياغة معادلة الانحدار المتعدد لمعدل العائد على الأصول على النحو التالي:

مقاييس الربحية = + (1) مخاطر الائتمان + (23) - مخاطر السيولة + (B)

مخاطر التشغيل + (43) - مخاطر رأس المال + e

ومن خلال نتائج اختبار نموذج الانحدار يمكن التوصل إلى القيم الإحصائية الآتية:

- معامل التحديد R حيث يتم استخدامه لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج المقدرة حيث يعرف معامل التحديد بأنه القدرة التفسيرية لتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.
- معامل التحديد المعدل R^2 - Adi حيث يتم استخدامه لمعرفة القوة التفسيرية للتباين بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- اختبار مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى 5% وهو المستوى المطلوب للتأكد من صحة الاختبارات الإحصائية حيث يتم قبول الفرضية إذا كان مستوى المعنوية أقل من أو يساوي 5% وقبول فرضية العدم إذا تجاوز مستوى المعنوية 5%.

رابعاً: نتائج الدراسة:

وفقاً لنتائج الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة وبإتباع منهجية الدراسة فإنه يمكن استعراض نتائج الدراسة على النحو التالي:

- الفرضية الرئيسية الأولى: أظهرت النتائج أن هناك وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وبين الربحية في المصارف التجارية الليبية، عند مستوى معنوية مقبول إحصائياً لا يتعدى 5%، والتي تتفق نتائجها مع دراسة (وهذان، 2020) و (Iyambiko 2018) و (شاهين، 2019) وتختلف مع دراسة كل من (العلي، 2017) (Malik & Awiors, 2018) و () و (Khan, 2018) و (سعيد، 2019) و (عبادي، 2019) و (الفلاح، 2020).
- الفرضية الفرعية الأولى: وجود علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وبين الربحية ممثلاً في معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية في ليبيا، وهو مقبول إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 5%، وتتفق هذه الدراسة مع (وهذان، 2020)، وتختلف مع دراسة (العلي، 2017)، و (الفلاح، 2020) و (عبادي، 2019).
- الفرضية الفرعية الثانية: وجود علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وبين الربحية ممثلاً في نسبة هامش الفائدة الصافي في المصارف التجارية في ليبيا، ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 5% وتتفق هذه الدراسة مع كل من (سعيد، 2019) و (Malik & Awias 2018) وتختلف مع كل من (عبادي، 2019) و (الفلاح، 2020).
- الفرضية الفرعية الثالثة: وجود علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وبين الربحية ممثلاً في نسبة هامش ربح الإيرادات في المصارف التجارية في ليبيا، ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 5%

وتتفق هذه الدراسة مع كل من (شاهين، 2019) و (Khan 2018) وتختلف مع كل من (الفلاح، 2020) و(عبادي، 2019).

- **الفرضية الرئيسية الثانية:** أظهرت النتائج أن هناك وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والربحية في المصارف التجارية الليبية ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 5% وتتفق هذه النتائج مع دراسة كل من (Kahn, 2018) و (الفلاح، 2020) و(العلي، 2017) وتختلف مع دراسة كل من (وهدان، 2020) و (عبادي، 2019) و(عبد القادر، 2022).

- **الفرضية الفرعية الأولى:** وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والربحية ممثلاً في معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 5%، وتتفق هذه الدراسة مع كل دراسة (الفلاح، 2020) و(العلي، 2021) و(Khan, 2018). وتختلف مع دراسة كل من (عبد القادر، 2022) و (عبادي، 2019) و (وهدان، 2020).

- **الفرضية الفرعية الثانية:** وجود علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وبين الربحية ممثلاً في نسبة هامش الفائدة الصافي في المصارف التجارية الليبية، ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 5% وتتفق مع كل من دراسة (الفلاح، 2020) و(Khan, 2018) و (عبد القادر، 2022) وتختلف مع دراسة كل من (Shahchera, 2020).

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** وجود علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة والربحية ممثلاً في معدل هامش ربح الإيرادات في المصارف التجارية الليبية، ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 5% وتتفق هذه الدراسة مع كل من (Khan 2018) وتختلف مع دراسة (عبادي، 2019).

- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** وقد أظهرت النتائج أن هناك وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التشغيل وبين الربحية في المصارف التجارية الليبية، ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 5% وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (شاهين، 2019) و(عبد القادر، 2022) وتختلف هذه الدراسة مع (الفلاح، 2020) و (2018) (Iyambiko, 2017) في جزئية العلاقة الطردية بين مخاطر التشغيل ومعدل العائد على الأصول، وتتفق مع دراسة (الفلاح، 2017) وتختلف مع دراسة (شاهين، 2019) و (عبد القادر، 2022) في جزئية العلاقة العكسية بين مخاطر التشغيل وكل من هامش الفائدة الصافية وهامش ربح الإيرادات.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** وجود علاقة معنوية طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر التشغيل والربحية ممثلاً في معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 5% وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شاهين، 2019) و (عبد القادر، 2022) وتختلف هذه الدراسة مع (الفلاح، 2020).

- **الفرضية الفرعية الثانية:** وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر التشغيل والربحية ممثلاً في نسبة هامش الفائدة الصافي في المصارف التجارية الليبية، ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 5% وتتفق هذه الدراسة مع دراسة كل من (الفلاح، 2020) وتختلف مع دراسة (شاهين، 2019) و (عبد القادر، 2022).

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** وجود علاقة معنوية إحصائية بين كل من مخاطر التشغيل والربحية ممثلاً في هامش ربح الإيرادات في المصارف التجارية الليبية، ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 5% وتتفق هذه الدراسة مع (الفلاح، 2020) وتختلف الدراسة مع كل من (شاهين، 2019) و(عبد القادر، 2022).

- **الفرضية الرئيسية الرابعة:** أظهرت النتائج على أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر رأس المال والربحية في المصارف التجارية الليبية ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 5% وتتفق هذه النتيجة مع كل من دراسة 2022، ناصر، (2022) و(عبد القادر، 2022) وتختلف مع دراسة (شاهين، 2019).

- **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد علاقة معنوية عكسية بين مخاطر رأس المال والربحية ممثلاً في معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية، ومقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 5% وتتفق هذه الدراسة مع كل من (وهدان، 2020) و(عبد القادر، 2022)، وتختلف مع دراسة كل من (العلي، 2021) و(شاهين، 2019).

- **الفرضية الفرعية الثانية:** وجود علاقة معنوية عكسية بين كل من مخاطر رأس المال والربحية ممثلاً في نسبة هامش الفائدة الصافي في المصارف التجارية الليبية، ومقبولة عند مستوى معنوية أقل من 5%، وتتفق هذه الدراسة مع كل من (ناصر، 2022).

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** وجود علاقة معنوية عكسية بين كل من مخاطر رأس المال والربحية ممثلاً في معدل نسبة هامش الربح إلى الإيرادات في المصارف التجارية الليبية ومقبولة إحصائياً عند مستوى أقل من 5%، وتتفق هذه الدراسة مع (عبد القادر، 2022) وتختلف الدراسة مع (شاهين، 2019).

خامساً: التوصيات:

وفقاً للنتائج التي تم التوصل إليها فإنه يمكن صياغة التوصيات على النحو التالي:

1. حث المصارف الليبية على التعامل مع المخاطر المصرفية بشكل يضمن تحقيق أفضل معدلات للأداء والاعتماد على الدراسات والأبحاث التي توصلت إليها الطبيعة العلاقة بين المخاطر المصرفية ومعدلات الاداء.

2. ان تعمل ادارات المصارف الليبية على الأخذ بالنتائج التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان وبين مؤشرات الأداء، حيث أن التوسع في القروض غير العاملة مقابل اجمالي القروض أدى الى انخفاض في معدلات الاداء ولذلك يجب على متخذي القرار الأخذ بعين الاعتبار للنتائج التي تم التوصل اليها من خلال معادلات الانحدار.
 3. ان تعمل المصارف الليبية على الأخذ بالنتائج التي تشير الى وجود علاقة عكسية بين مخاطر السيولة وبين مؤشرات الأداء، حيث ان التوسع في مستويات النقدية والاصول السائلة أدى إلى انخفاض في معدلات الاداء، حيث انه يمكن من خلال نتائج الاختبارات الاحصائية ان تستفيد المصارف الليبية من طبيعة العلاقة والاثار الناتج من مخاطر السيولة على معدلات الاداء. وفقا لما تم التوصل اليه من علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال ومعدلات الأداء فان الدراسة توصي البنوك بالعمل على خفض رأس المال مقارنة بالأموال المستثمرة من جانب الالتزامات في مقابلة الاصول والتي تشكل ودائع العملاء نظرا لأنها تساعد على زيادة معدلات الاداء في المصارف.
 4. الاستفادة من العلاقة الطردية بين مخاطر التشغيل ومعدل العائد على الأصول حيث ان الاتفاق على التشغيل ممثلا في متوسط نصيب العامل من اجمالي الاتفاق على مصروفات التشغيل أدى إلى زيادة معدلات الاداء وهو الأمر الايجابي الذي يشجع العاملين على زيادة مستوى الأداء.
 5. الأخذ بنتائج العلاقة العكسية بين مخاطر التشغيل وبين كلا هامش صافي الفائدة وهامش ربح الايرادات في المصارف التجارية في ليبيا من خلال الاعتماد على قيم معاملات الانحدار.
 6. ضرورة تضمين التقرير النهائي للمصارف التجارية في ليبيا للقوائم المالية الذي يصدرها مصرف ليبيا المركزي ملخص لدرجة المخاطر المصرفية التي تتعرض لها وذلك لوجود أثر معنوي على الربحية في المصارف.
- سادساً: مقترحات الدراسات المستقبلية:**

يوصي الباحث بالاهتمام بالموضوعات التالية كمقترحات الدراسات مستقبلية:

- 1.حث الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات لتشمل مقاييس أخرى للمخاطر أكثر تطوراً مع قياس الاختلافات فيما بينهم على أداء البنوك.
2. دور السياسات النقدية في إدارة خفض درجة المخاطر في المصارف في ليبيا.
3. دراسة العلاقة بين مخاطر رأس المال وتكلفة هيكل رأس المال في المصارف التجارية واثار ذلك على الربحية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. الرشدان، فايز احمد (2015)، "محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط.
2. العلي، جويد ربيع (2021)، "أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، كلية الادارة، جامعة اليرموك، سوريا.
3. الغيطي، سعيد مصطفى (2018) أثر السيولة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الزقازيق.
4. سعيد احمد محمد، (2019) المخاطرة الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية: دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي HSBC وBarclays، مركز دراسات الاقتصادية، عمان الأردن.
5. شهاب الدين ابتسام، (2020)، "الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية واثارها على ربحية البنوك التجارية الاردنية - دراسة اختبارية على البنوك التجارية الاردنية للفترة من 2010 2014، رسالة ماجستير، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الأوسط.
6. عبد الستار، احمد محمد (2018)، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الاردن -دراسة ميدانية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارة م 28.
7. عبد القادر، مصطفى أحمد، (2022)، "أثر مخاطر التشغيل والسيولة ومخاطر رأس المال تحقيق مستويات الربحية بالبنوك التجارية في مصر"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
8. عبادي، السعيد احمد، (2019)، تحليل اداء البنوك التجارية في العراق باستخدام نسب السيولة والربحية في العراق"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
9. عمار، ناصف رزق (2021)، "تقييم الاداء المالي بالبنوك التجارية الأردنية من خلال قياس العلاقة بين السيولة والربحية للفترة من 2010 حتى 2012"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية عمان.
10. فلاح، محمد راشد، (2020) أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية في البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية"، مجلة جامعة تشرين، سوريا.
11. ناصر، فراج زيد (2022)، تأثير مخاطر المسئولة ورأس المال على ربحية البنوك في العراق"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية، جامعة بغداد.
12. وهدان، احمد (2020)، أثر المخاطر المالية على الاداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي" رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء الأردن.

13. شاهين (2019) عن أثر المخاطر المصرفية على مؤشرات الربحية في المصارف الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، دولة فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Ayaydin, H K. (2017). "The impact of capital risk on profitability in Turkish banks". Research Journal of Finance and Accounting www.iiste.org ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol.5, No.1
2. Gill, Amarjit Biger. (2016). "The Effect Profitability: Evidence from the bakstan Management. of Capital Structure on International Journal of
3. Khan, S. A. (2018). "The impact of liquidity and credit risk on profitability in commercial banks in India". Global Journal of Management and Business Research,
4. Lukorito, K A. (2017) "Assess the impact of liquidity on the profitability of commercial banks in Kenya". Higher Education and Economic Growth in Africa" Department of Economics, University of South.
5. Lyambiko, J L. (2018). "Impact of risk management operations on financial performance in commercial banks in Tanzania". Global Majority E-Journal, Vol. 3, No. 1 (June 2012), pp. 4-19
6. Malik, F. S & Awias, R. (2018). "The impact of credit risk on the profitability of commercial banks in Pakistan". Journal of Economic Development 10 (1985), pp. 29-45.
7. Shahchera, A F. (2020). "The impact of liquidity assets on profitability in the Iranian bank". International Conference on Management, Behavioral Sciences and Economics Issues (ICMBSE 2012) Penan.